



9 تشرين الأول/أكتوبر 2014

اللجنة الإقليمية

لشرق المتوسط

الدورة الحادية والستون

تونس، الجمهورية التونسية، 19-22 تشرين الأول/أكتوبر 2014

اجتماع تقني

نحو تحقيق استجابة الصحة العمومية لتغيُّر المناخ وتلوث الهواء في إقليم شرق المتوسط

أهداف الاجتماع

تتمثل أهداف الاجتماع في ما يلي:

- إبراز الآثار الصحية لتغيُّر المناخ، وتبسيط الضوء على الحاجة إلى تحقيق استجابة الصحة العمومية لتغيُّر المناخ في الإقليم؛
- الدعوة إلى العمل من أجل إعداد استجابة الصحة العمومية لتغيُّر المناخ، مع التركيز على تلوث الهواء؛
- التأكيد على الفوائد التي تعود الصحة عن طريق التصدي لتغيُّر المناخ.

معلومات أساسية

تغيُّر المناخ واحد من أكبر التهديدات المُحدِقة بالصحة العالمية في القرن الحادي والعشرين. وعُقد في آب/أغسطس 2014 مؤتمر منظمة الصحة العالمية بشأن الصحة والمناخ، واستعرض هذا المؤتمر البيِّنات العلمية القوية للآثار الضارة على الصحة جراء تغيُّر المناخ. وتنشأ التهديدات التي يُمثِّلها تغيُّر المناخ على الصحة العالمية عن تغيُّر أنماط الأمراض، وانعدام الأمن المائي والغذائي، وتلوث الهواء، وتأثرُ المستوطنات البشرية والمآوي بالمخاطر، والأحداث المناخية الحادة. ومن المُرجَّح أن تتمثَّل أكبر الآثار الصحية الضارة في نقص الماء والغذاء، وزيادة معدل الإصابة بالأمراض المنقولة بالنواقل، وارتفاع معدل حدوث أمراض الحساسية والجهاز التنفسي. وتتضمن التهديدات الصحية المباشرة ارتفاع معدل الوفيات المرتبطة بالحرارة، وزيادة الإعياء الحراري وضربات الشمس خاصة في أوساط العاملين الذين يعملون في أماكن مفتوحة والرياضيين وكبار السن، وتفاقم الأمراض التنفسية والقلبية الوعائية وأمراض الدورة الدموية، وزيادة معدل الوفيات المبكرة المرتبطة بالأوزون، وتلوث الهواء، لا سيَّما في أوقات موجات الحرارة.

ودعا قرار جمعية الصحة العالمية ج ص ع 19-61، وقرار اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط ش م ل/55/ق-8 في عام 2008، الدول الأعضاء إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير لحماية الصحة من تغيُّر المناخ، وحددت الاستراتيجية الإقليمية لصحة البيئة لتغيُّر المناخ وتلوث الهواء كأولويتين من الأولويات الاستراتيجية السبعة. وتنمو سريعاً مجموعة البيِّنات حول

الآثار السلبية لتغيُّر المناخ على الصحة في جميع بلدان العالم، ومنها في إقليمنا الأردن والإمارات العربية المتحدة وباكستان وتونس وجمهورية إيران الإسلامية والمغرب.

ويُسبب تلوث الهواء في الأماكن الداخلية والخارجية العديد من الأمراض منها مرض القلب الإقفاري، والسكتة، ومرض الانسداد الرئوي المزمن، وسرطان الرئة، وأمراض الجهاز التنفسي السلفي الحادة في الأطفال. وفي آذار/مارس 2014، أشارت تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن 7 مليون شخص في جميع أنحاء العالم يتعرضون كل عام للوفاة المبكرة بسبب تلوث الهواء في الأماكن الداخلية والخارجية، منهم 400 000 شخص في إقليم شرق المتوسط. وتسمح اليوم فرصة فريدة لتقليل هذه الوفيات، مع الحد في الوقت ذاته من احترار المناخ. ويُسهِّم تغيُّر المناخ في تفاقم الآثار الصحية السلبية، إذ يسبب حالات إضافية من الحساسية، وأمراض الجهاز التنفسي والأمراض القلبية الوعائية المقترنة بالعواصف الترابية، وإنتاج حبوب اللقاح "الطلع"، وتلوث الهواء المرتبط بطبقة الأوزون. وعُقد على هامش الدورة السادسة والستين لجمعية الصحة العالمية اجتماع ناقش العلاقات بين الصحة وتغيُّر المناخ وتلوث الهواء، وخلص الاجتماع إلى "أن البلدان التي تعمل حالياً على الحد من ملوثات المناخ القصيرة العمر، مثل جسيمات الكربون السوداء وطبقة الأوزون في الجزء الأدنى من الغلاف الجوي، تستطيع جني فوائد صحية مباشرة، وتوفير تكاليف صحية، فضلاً عن الحد من الأخطار التي قد تُنبئ عنها وتيرة تغيُّر المناخ في هذا القرن".

استجابة الصحة العمومية لتغيُّر المناخ وتلوث الهواء

أعاد مؤتمر منظمة الصحة العالمية بشأن الصحة والمناخ التأكيد على تحذيرات سابقة بضرورة تكاتف المجتمع الصحي على الصعيدين الوطني والعالمي في الوقت الراهن، والعمل بحزم من أجل التعامل مع الآثار الصحية لتغيُّر المناخ. وسوف تتخذ استجابة الصحة العمومية ثلاثة أبعاد.

- تقوية مرونة القطاع الصحي ورفع درجة تأهبه لتغيُّر المناخ عن طريق دمج القُدُرات المناخية في اللبانات الست المتعارف عليها في تكوين النُظُم الصحية: (1) وضع سياسة وطنية للصحة والمناخ وإعداد خطة التكيف؛ (2) بناء قُدُرات الموارد البشرية اللازمة للعمل في مجال الصحة وتغيُّر المناخ؛ (3) إرساء نُظُم لمعلومات الصحة والمناخ تتوافر لها قُدُرات على إجراء البحوث، والإنذار المبكر، وتقييم درجة التأثير بالمخاطر؛ (4) الترويج للمنتجات والتكنولوجيات الأساسية حتى يتماهى القطاع الصحي مع الاتجاهات البيئية "خضرة القطاع الصحي"؛ (5) ضمان وضع برامج صحية وقائية وعلاجية وبرامج التأهب للطوارئ التي تراعي الجوانب المناخية؛ (6) حشد الموارد الخاصة بالصحة للعمل على مكافحة تغيُّر المناخ من آليات التمويل الوطنية والدولية.
- تعزيز الأدوار المنوطة بالصحة العمومية في ما يتصل بالقيادة والحوكمة وإعداد الإرشادات والتنظيم والرصد، من أجل معالجة المُحدِثات البيئية للصحة بالعمل مع القطاعات الهامة التي ترسم ملامح الصحة مثل المياه والإصحاح، وجودة الهواء والأمن الغذائي وسلامة الغذاء.
- المشاركة بهمة ونشاط في العمليات الخاصة بسياسات التصدي لتغيُّر المناخ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. فعلى الصعيد الوطني: وضع سياسات وخطط عمل وطنية للصحة وتغيُّر المناخ، على أن تراعي خطط التكيف الوطنية مُكوِّن الصحة؛ وضمن أن تعود سياسات التكيف والحد من الآثار المناخية بالفوائد الصحية على القطاعات الأخرى، خاصة في ما يتعلق بتلوث الهواء. وعلى الصعيد الدولي: دعم المفاوضات الدائرة بشأن التحرك صوب معاهدة للمناخ تُعزز الصحة تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ.

وسوف تقوم المنظمة بالإجراءات التالية من أجل تقوية وضع الصحة في العمليات الدولية المتواصلة الخاصة بتغيُّر المناخ: (1) الإبلاغ عن نتائج مؤتمر الصحة والمناخ إلى قمة المناخ التي استضافها الأمين العام للأمم المتحدة في 23 أيلول/سبتمبر 2014؛ (2) إطلاع الوفود الوطنية المشاركة في المفاوضات الدائرة حول معاهدة جديدة للمناخ، والمُقرر الانتهاء منها في كانون الأول/ديسمبر 2015، على النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الصحة والمناخ؛ (3) التقدُّم باقتراح لتفويض خطة عمل منظمة الصحة العالمية بشأن الصحة وتغيُّر المناخ حتى تنظر فيها الدول الأعضاء في الدورة السادسة والثلاثين بعد المئة للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في كانون الثاني/يناير 2015؛ (5) توجيه المفاوضات بشأن أهداف التنمية المستدامة ما بعد عام 2015.

والعلاقات الواضحة التي تربط بين الصحة وتغيُّر المناخ وتلوث الهواء تجعل من معالجة جودة الهواء القائمة على الصحة العمومية مثلاً جيداً يوضِّح أدوار القيادة والتنظيم والرصد التي ينبغي على القطاع الصحي الاضطلاع بها، بما في ذلك: دعم صياغة سياسة وطنية لحماية الصحة من الآثار المترتبة على تلوث الهواء؛ والدعوة لسياسة تستند إلى الصحة العمومية لمكافحة تلوث الهواء، ولتدخلات تقوم بها القطاعات الأخرى المعنية لمعالجة تلوث الهواء؛ وتعزيز رصد الآثار الصحية لتلوث الهواء وترصدها .

وهناك تدخلات عالية المردود للحد من تعرُّض النشر لتلوث الهواء في الأماكن الداخلية والخارجية، وأثبتت هذه التدخلات نجاحتها. وعلاوة على ما سبق، تحققت مكاسب صحية جلية نتيجة الحد من آثار تغيُّر المناخ، وسوف تُعزز هذه المكاسب وتتكامل مع الجهود الرامية إلى الحد من مُلوِّثات الهواء، بما في ذلك التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة.

التحديات التي يواجهها الإقليم

يعاني الإقليم حالياً من آثار شديدة تم رصدها لتغيُّر المناخ منها: ارتفاع متوسط درجات الحرارة؛ وتفاقم نُدرة المياه؛ وتواتر حدوث موجات الحرارة وحدتها؛ والعواصف الترابية المتكررة والقوية؛ ونوبات الجفاف التي تستمر لفترات طويلة، وفقدان المحصول، والفيضانات التي تُدمر المستوطنات البشرية والمرافق الصحية. والبيئات البحثية من بعض البلدان قد وثَّقت عدداً من الآثار المناخية الضارة على الصحة منها: زيادة معدل حدوث الأمراض المنقولة عن طريق الماء؛ وسوء التغذية، والغرق، وانتشار الإصابات والملاريا في باكستان؛ وارتفاع معدلات الوفيات والمراضة أثناء موجات الحرارة والعواصف الترابية في جمهورية إيران الإسلامية؛ وارتفاع معدل الوفيات بسبب الأمراض القلبية الوعائية والتنفسية، والإجهاد الحراري في دول مجلس التعاون الخليجي؛ وارتفاع معدل حدوث حمى الضنك والملاريا والبلهارسيا في مصر والمغرب والسودان؛ وارتفاع معدل حدوث داء الليشمانيات الجلدي الحيواني المنشأ في تونس؛ وزيادة تفاعلات الحساسية والأمراض التنفسية عبر الإقليم بسبب العواصف الترابية.

وحتى يتسنى إعداد استجابة فعالة للصحة العمومية لتغيُّر المناخ في الدول الأعضاء، هناك حاجة إلى التصدِّي للتحديات التالية في القطاع الصحي: (1) انخفاض مستوى الوعي بالعلاقات القوية التي تربط بين المناخ والصحة؛ (2) عدم الشعور بالملكية أو غياب الإشراف وقلة إسهام القطاع الصحي في العمليات الخاصة بتغيُّر المناخ؛ (3) ضعف القُدَّرات التقنية داخل القطاع الصحي لتقوية مرونته وقدرته على التعافي وزيادة مشاركته في المفاوضات الوطنية والدولية بشأن المناخ؛ (4) وقلة التمويل المتاح لتحقيق استجابة صحية لتغيُّر المناخ.

وغالباً ما يكون تلوث الهواء المفرط نتيجة ثانوية لسياسات غير مُستدامة في قطاعات مثل قطاع الإسكان والنقل والطاقة وإدارة المخلفات والصناعة. وبينما يشارك القطاع الصحي فعلاً في جهود التصدِّي لتلوث الهواء، إلا أن هذه المشاركة ليست منهجية طول الوقت ويعوزها التنسيق. ولا يزال ترصُّد تلوث الهواء في الأماكن الداخلية والخارجية واحداً

من المساعي التي تُمثّل تحدياً في الإقليم. ومؤخراً أجرى مركز منظمة الصحة العالمية الإقليمي لأنشطة البيئة تقييماً لتلوث الهواء، خلّص إلى أن عدداً من البلدان لا يزال يفتقر إلى التشريعات الملائمة أو النظم المناسبة لرصد تلوث الهواء والإبلاغ به. وتُظهر البيانات المُستَمدة من قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية 2014 حول تلوث الهواء في الحضر أنه لم يُبلغ عن البيانات على الصعيد العالمي سوى 26 مدينة فقط من بين 1600 مدينة. و12% فقط من الناس الذين يعيشون في المدن التي تُبلغ عن مثل هذه البيانات في جميع أنحاء العالم، يقطنون في مدن تستوفي جودة الهواء بما المستويات الإرشادية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بشأن جودة الهواء، ومما يُؤسّف له أن هذا الرقم يقترب إلى (0) في الإقليم.

النتائج المرجوة

- إذكاء الوعي بالعلاقات بين الصحة والمناخ، وتسهيل الضوء على الحاجة إلى إعداد استجابة للصحة العمومية بُغية حماية الصحة من تغيّر المناخ في الإقليم، مع التركيز على تلوث الهواء.
- إذكاء الوعي بالآثار الصحية الخطيرة لتلوث الهواء في الأماكن الداخلية والخارجية، وإبراز الحاجة إلى تقوية قُدّرات قطاع الصحة العمومية باعتباره الجهة التنظيمية والداعية والداعمة في آن واحد لرصد الإجراءات الواجب على جميع القطاعات المعنية وتقييم هذه الإجراءات وتحفيزها.
- الوصول إلى توافق في الرأي حول معالجة الصحة وتغيّر المناخ، بما في ذلك التبعات الخاصة بجودة الهواء والأمن المائي وسلامة الغذاء، في الدورة الثانية والستين للجنة الإقليمية لشرق المتوسط.
- إنشاء قاعدة لدعم البلدان في استجابتها لتغيّر المناخ من خلال ولاية منظمة الصحة العالمية واختصاصاتها وبرامجها وبالتعاون مع سائر الأطراف المعنية.